في لقاء مفتوح نظمته جمعية الصحافيين

متخصصون كويتيون: «المنطقة الشمالية» يحقق الأمن الإقليمي

جانب من اللقاء المفتوح حول «قانون مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية»

جانب من الحضور

أكد متخصصون كويتيون أن مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية من شأنه تحقيق الأمن الإقليمي من خلال التكامل الاقتصادي والاتصال خصوصا أن الكويت معبر استراتيجي على طريق الحرير وتأمين الفرص بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار وخلق فرص عمل جديدة للشباب الكويتيين وتنويع الدخل للبلاد.

جاء ذلك خلال مشاركة هؤلاء المتخصصين في لقاء مفتوح أول أمس بعنوان (قانون مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية) ونظمته جمعية الصحفيين الكويتية والإتحاد العام لعمال الكويت واتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي بالتعاون مع جهاز تطوير المدينة الاقتصادية الشمالية.

ولفتوا إلى أن المشروع يهدف كذلك إلى استثمار العقول الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة للشباب الكويتيين وهو بمنزلة طوق نجاة للمستقبل بعيدا عن النفط كمصدر أحادي للدخل.

وفي هذا الشأن قالت عضوة المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتي سارة أكبر خلال اللقاء إن المنطقة الاقتصادية الشمالية هدفها فتح الاستثمار للعديد من الأراضي والجزر وأن تكون مركزا تجاريا إقليميا.

وأضافت أكبر أن تلك المنطقة غايتها استثمار العقول الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة للشباب الكويتيين إلى جانب المساهمة في توفير العيش الكريم.

وأوضحت أن النفط عماد الاقتصاد الكويتي والاعتماد فقط عليه يجعل هذا الاقتصاد أحاديا مؤكدة ضرورة تنويع مصادر الدخل ولذا جاءت فكرة مشروع المنطقة الاقتصادية للمساهمة في ذلك.

من جانبه قال عضو الفريق الاقتصادي للمنطقة الشمالية أسامة القروي إن المشروع بمنزلة «طوق نجاة لمستقبل الكويت بعيدا عن النفط» مشيرا إلى أن البلاد ستكون على المستوى العالمي معبرا استراتيجيا والوصول إلى طريق الحرير والدخول في شراكات جديدة مثل الصين وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وأضاف القروي أن المشروع من شأنه تحقيق الأمن الإقليمي عبر التكامل الاقتصادي والاتصال وتحقيق الفرص بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار من خلال مشاريع واعدة خليجيا مثل السكك الحديدية الخليجية إلى الجنوب والعراق وإيران وآسيا الوسطى.

وأوضح انه تم رسم استراتيجية المنطقة الاقتصادية الشمالية بناء على دراسات مستفيضة استمرت أكثر من عام وتمثلت بزيارات ميدانية والاستعانة بحوالي 30 متخصصا في الشركات العالمية و30 متخصصا من أصحاب الخبرة الفنية في الكويت.

وأضاف أنه تم الاطلاع على أكثر من 300 وثيقة واشتراك أكثر من 50 شخصا من المعنيين في القطاعين العام والخاص بما في ذلك 5 وزراء وأكثر من 10 رؤساء تنفيذيين وتمت مراجعة شاملة للقانون الجديد لتلك المنطقة للتأكد من التنافسية على المستوى العالمي.

وذكر أنه تم وضع دراسة اقتصادية متقدمة ل 42 مشروعا رئيسيا تقام على مساحة 60 كيلومترا مربعا بتكلفة قدرها 22 مليار دينار (نحو 72,6 مليار دولار) حتى عام 2035 يتم تمويلها بشكل رئيسي من القطاع الخاص مع معدلات عوائد استثمارية مرتفعة وبعوائد متوقعة تتراوح بين 10 إلى 20 في المئة.

وحول استراتيجية التنمية الاقتصادية الشمالية على المشاريع الرئيسية قال القروي إن هناك قطاعات رائدة مثل تعهيد الخدمات والتكنولوجيا النظيفة وصناعة الأغذية المتقدمة وخدماتها اللوجستية في حين تتركز القطاعات المساندة على تجارة التجزئة والتعليم المدرسي والمؤسسي والمعاملات المصرفية والرعاية الصحية.

وبين أن الدعم الحكومي للمشروع يضمن النجاح ويسرع الاستثمارات خصوصا ان المشروع يطمح إلى تحقيق تصنيف عالمي متقدم مقارنة بنماذج ناجحة مماثلة والاستحواذ على الاستثمارات من القطاعين الخاص والعام بقيمة تتراوح بين 400 و650 مليار دولار على مدى 25 عاما.

من ناحيته قال الخبير الدستوري وأستاذ القانون العام محمد الفيلي إن فكرة المنطقة الاقتصادية متاحة ويجب أن تنشأ لها لوائح او قانون مع المحافظة على مبدأ المساواة وعدم الإخلال به.

وأشار الفيلي إلى «نقطة أخرى تتعلق بوجود مؤسسة تدير جميع مناحي المنطقة الاقتصادية ونحن أمام فكرة جهاز ينشأ لهذا الغرض ووفق الدستور ويحدد القانون مهام هذا الجهاز وأن يخضع لوجه من اوجه الإشراف والتوجيه ومن يمارس الإشراف مسؤول أمام البرلمان ويترتب على هذه الفكرة ان الجهاز له شخصية اعتبارية ويمكن ان يدير تلك الأنشطة لكنه في النهاية محكوم بقانون إنشائه».

وكان مجلس الوزراء وافق في التاسع من سبتمبر الماضي على مشروع قانون إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية ويعتبر أبرز مشروعات رؤية (كويت جديدة 2035) ويهدف لأن تكون الكويت مركزا تجاريا للمنطقة ككل بحكم عدة اعتبارات أبرزها موقعها الجغرافي المهم ومجاورتها لنحو 200 مليون شخص.

ويضم مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية خمس جزر هي عوهه ومسكان وورية وبوبيان وفيلكا وجزء من بر الصبية بمساحة تقديرية غير نهائية تبلغ نحو 1700 كيلومتر مربع.

تتمات

المبارك : مصر

وأعرب سموه عن سعادته بلقاء الرئيس السيسي والاستماع إلى رؤيته تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية ، والجهود الدبلوماسية المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة العربية.

في سياق متصل قال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية في مصر السفير بسام راضي ، إن الرئيس السيسي رحب برئيس مجلس الوزراء الكويتي والوفد المرافق له، وطلب نقل التحيات إلى سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد ، معربا عن خالص تمنياته بموفور الصحة والعافية لسموه .

كما أشاد الرئيس السيسي، بمتانة وقوة العلاقات المصرية الكويتية وما تتميز به من خصوصية، مؤكدا حرص مصر على تطوير التعاون الوثيق والمتميز بين البلدين على شتى الأصعدة، بما فيها تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، بالإضافة إلى جذب المزيد من الاستثمارات الكويتية إلى مصر، خاصة من خلال التعاون بين الصندوق السيادي الكويتي والمصري.

أضاف المتحدث الرسمي، أن الشيخ جابر المبارك سلم الرئيس رسالة خطية من سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ، تضمنت نقل التحيات إلى سيادته، فضلا عن التطرق إلى سبل دفع العلاقات الثنائية بين البلدين، وذلك بالبناء على نتائج زيارة السيد الرئيس الأخيرة إلى الكويت، مؤكدا اعتزاز الحكومة والشعب الكويتي بما يجمعهما بمصر وشعبها من أواصر تاريخية وطيدة وعلاقات وثيقة في مختلف المجالات، وحرص الجانب الكويتي على تعزيز التعاون مع مصر على كافة المستويات، والتشاور والتنسيق معها بشكل دوري إزاء مختلف القضايا.

كما ثمن الشيخ جابر المبارك دور مصر المحوري بالمنطقة ، باعتبارها ركيزة أساسية لأمن واستقرار الوطن العربي، مشيدا بحرص مصر على تعزيز التضامن بين الدول العربية والدفع قدما بالعمل العربي المشترك.

وذكر المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، أن اللقاء شهد تباحثا حول مختلف جوانب العلاقات الثنائية، فضلا عن التشاور إزاء المستجدات على الساحة الإقليمية.

وأكد الرئيس السيسي في هذا الخصوص ارتباط أمن الخليج بالأمن القومي المصري، مشيدا بالدور المهم الذي تقوم به دولة الكويت في مواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية.

من جهة أخرى التقى سمو الشيخ جابر المبارك ، مع رئيس مجلس النواب المصري الدكتور علي عبدالعال بمقر المجلس في القاهرة أمس .

وقال سمو الشيخ جابر المبارك في تصريح عقب اللقاء ، إنه بحث مع أخيه عبدالعال سبل دعم العلاقات الأخوية القائمة بين البلدين الشقيقين ، إضافة إلى القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأكد سموه حرص البلدين على أهمية تعزيز التعاون بين البلدين ، لتشمل كافة المجالات التي تخدم المصالح المشتركة ، وتحقق طموحات وتطلعات الشعبين الشقيقين.

في سياق متصل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ، ورئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي ، مراسم توقيع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، ووزيرة الاستثمار والتعاون الدولي المصري الدكتورة سحر نصر، على اتفاق إطاري لتمويل المرحلة الثانية من برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء، بقيمة مليار دولار على 3 سنوات حتى 2022.

جاء ذلك بعد نجاح المرحلة الأولى مع الصندوق التي بدأت في عام 2016 وتنتهي العام الجاري بقيمة تقترب من المليار دولار، واتفاق استكمال مشروعات البنية الأساسية ، والتي تتمثل في تمويل مشروع طريق النفق – شرم الشيخ بقيمة 86 مليون دولار، ضمن مشروعات المرحلة الثانية لبرنامج تنمية شبه جزيرة سيناء.

كما وقع وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشئون الخدمات خالد الروضان ، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية ، على مذكرة تفاهم في مجال تشجيع الاستثمار المباشر بين وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر بدولة الكويت.

وعقب التوقيع أكد نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، حرص الصندوق الكويتي للتنمية على زيادة الشراكة مع مصر، ولا سيما في برنامج تنمية سيناء، في ظل النجاح الذي حققه هذا البرنامج في مرحلته الأولى، مشيرًا إلى أنه بعد توقيع الاتفاقيتين ، ارتفعت محفظة التعاون بين مصر والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى 3.682 مليار دولار ساهم الصندوق من خلالها في تمويل 52 مشروعا في قطاعات الزراعة والكهرباء والنقل والصناعة ومياه الشرب والصرف الصحي.

من جهتها أكدت الوزيرة سحر نصر ، أن هذه الاتفاقيات تأتي في إطار تكليفات واضحة من جانب الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بتوفير تمويلات للمشروعات التنموية بسيناء، بما يُسهم في إحداث تنمية شاملة تعود بالنفع على المواطنين وتساهم في جذب الاستثمارات إليها.

وأوضحت انه سيتم في إطار المرحلة الثانية من مشروع تنمية سيناء تمويل مشروعات في مجالات: الطرق، والمياه، والإسكان، والبنية الأساسية، للوفاء بالاحتياجات العاجلة لعملية التنمية في شبه جزيرة سيناء، وتعزيز الخدمات الموجهة لسكان هذه المنطقة الإستراتيجية من أرض مصر مع إنشاء مناطق استثمارية وحرة لجذب الاستثمارات إلى سيناء، مع الالتزام بالجدول الزمني والتوقيتات المحددة للانتهاء من جميع المشروعات في موعدها من قبل الجهات المنفذة.

وأشارت الوزيرة إلى أن مصر حريصة على أن يكون لمشروعات البنية الأساسية أثر تنموي واجتماعي على المواطنين في شبه جزيرة سيناء، وذلك من خلال تحسين الخدمات المقدمة لهم، وتوفير المزيد من فرص العمل، وتحسين البيئة الأساسية لتحفيز الاستثمار، بما يُسهم في تحسين حركة النقل داخل شبه جزيرة سيناء، وبينها وبين باقي المحافظات، كما سيلعب ذلك دورًا مهمًا في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية، إلى جانب تنشيط السياحة، وتشجيع السكان على الانتقال إلى سيناء الواعدة اقتصاديًا.

وأكدت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي أن الجهود التنموية تسير في سيناء بشكل مُنتظم من خلال تنفيذ عدد كبير من المشروعات، التي تتيح خدمات التعليم والصحة والسكن والانتقال لأهالي سيناء، بالإضافة إلى توفير المياه النظيفة وإقامة التجمعات التنموية، بما يؤدي إلى إتاحة المزيد من فرص العمل لأبناء سيناء وغيرها من المناطق المحيطة، فضلًا عن تحسين مستويات الدخل في تلك المناطق وإعطائها دفعة تنموية قوية.

وأوضحت أنه تم توفير نحو 2.6 مليار دولار من الصناديق العربية لتمويل مشروع تنمية سيناء في المرحلة الأولى منه، ويتم حاليًا التفاوض مع الصناديق العربية لاستكمال تمويل المرحلة الثانية، مشيرة إلى أنه بالنسبة لمذكرة التفاهم الموقعة مع الكويت لتشجيع الاستثمار المباشر، فهي تستهدف تعزيز التعاون بين البلدين في زيادة الاستثمارات وتبادل الفرص الاستثمارية والقوانين المتعلقة بمناخ الاستثمار، داعية المستثمرين الكويتيين إلى ضخ مزيد من الاستثمارات في مصر، بعد أن وصلت الاستثمارات الكويتية إلى نحو 5.1 مليار دولار في ظل وجود 1305 شركات كويتية في مصر تعمل في قطاعات الصناعة والمالية والعقارات والسياحة والخدمات والزراعة.

العاهل الأردني

عبد الله تأكيده عمق العلاقات «الأخوية الراسخة» التي تجمع البلدين الشقيقين ، والحرص على تعزيزها في شتى الميادين.

وأعرب عن تقديره لدور الكويت بقيادة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ، في دعم الأردن والوقوف إلى جانبه في مختلف الظروف.

وأكد عمق العلاقات «الأخوية الراسخة» التي تجمع البلدين الشقيقين ، والحرص على تعزيزها في شتى الميادين.

من جانبه نقل البيان عن السابر إعرابه عن التقدير لدور الأردن «المهم» بقيادة الملك عبد الله الثاني ، في استضافة اللاجئين وتوفير كل أشكال الرعاية والخدمات لهم.

ووفق البيان فقد جرى خلال اللقاء استعراض نشاطات جمعية الهلال الأحمر الكويتي في الأردن ، لا سيما الجهود التي يبذلها في خدمة اللاجئين.

كما تم التطرق إلى أعباء أزمة اللجوء السوري ، وضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه الدول المستضيفة للاجئين لمواصلة تقديم الخدمات الإغاثية والإنسانية لهم.

حضر اللقاء سفير الكويت لدى الأردن عزيز الديحاني ، ورئيس الهلال الأحمر الأردني الدكتور محمد الحديد ، وعدد من مستشاري الملك.

وكان وفد جمعية الهلال الأحمر الكويتي برئاسة السابر قد افتتح في وقت سابق اليوم عيادة طبية لمعالجة اللاجئين السوريين في الأردن بالتعاون مع الهلال الأحمر الأردني كما وقع على اتفاقية منحة مع مركز الحسين للسرطان مقدمة من بيت التمويل الكويتي لتغطية تكاليف علاج اللاجئين السوريين بقيمة ربع مليون دولار أمريكي

باسل الصباح

بالشكر لصاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد ، على هذه الهدية الثمينة لاهالي محافظة الجهراء المتمثلة في مدينة الجهراء الطبية ، مؤكدا ان وحدة الامومة استقبلت عددا من الحالات التي تم نقلها من المستشفى القديم.

اضاف ان المرحلة الاولى تضمنت مركز الامومة والاطفال الخدج اذ يقدم فيها كل الخدمات ، مشيرا الى ان 90 بالمئة من المستشفى القديم تم نقله الى الجديد ، حيث ان حوادث الولادة والعيادات الخارجية موجودة حاليا في المستشفى الجديد.

بدوره قال مدير مستشفى الجهراء الدكتور علي المطيري ، ان المستشفى يضم عددا من التخصصات الدقيقة ، كما انه سيتم اضافة خدمة طفل الانبوب التي ستكون من اكبر المراكز الطبية في الكويت ، متوقعا ان يتم افتتاح المرحلة الثانية من المستشفى خلال الاشهر القليلة المقبلة.

من جهته لفت رئيس قسم النساء والولادة في المستشفى الدكتور سامي الطاهر الى ان عدد الاسرة العاملة حاليا يقدر ب230 سريرا منها 180 سريرا في قسم النساء والولادة مضيفا انه تم تشغيل خمسة طوابق من اجمالي 12 طابقا هي عدد ادوار المستشفى.

الجبير : لا وساطة

طهران العدائية في المنطقة، مضيفاً: «مقتنعون بان الصواريخ التي ضربت منشآت النفط السعودية هي إيرانية».

وعن الاتفاق النووي الإيراني، قال الوزير السعودي، إن به عيوباً، حيث لا يتضمن نشاط إيران البالستي والتدخل العدائي في شؤون المنطقة.

أضاف: «قلنا مراراً لا نريد حرباً، لكننا لن نبقى مكتوفي الأيدي أمام هذه الهجمات».

وقال الجبير إن تصدير الثورة الإيرانية، كما ينص عليه الدستور الإيراني، غير مقبول إطلاقا.

«الفتوى والتشريع»

وبعض المستأجرين منها.

وأكد المستشار المسعد في بيان ل «كونا» ، ردا على ما اثير في وسائل التواصل الاجتماعي من عدم حضور محامي «الفتوى والتشريع» امام المحكمة في القضية المذكورة ، «ان الادارة لن تتقاعس عن محاسبة اي عضو يثبت تقصيره في اداء اعمال وظيفته».

أضاف ان الادارة لن تتقاعس كذلك عن توقيع العقوبة المناسبة على المقصر ، وذلك اتباعا للنهج المتخذ من قبلها بمحاسبة المقصرين بالجزاء المناسب «والذي وصل في بعض الحالات الى الفصل من الوظيفة والاحالة إلى النائب العام».

وبين ان (الفتوى والتشريع) وفقا لحكم المادة (170) من الدستور هي الهيئة المختصة بابداء الرأي القانوني للوزارات والمصالح العامة ، وتقوم بصياغة القوانين واللوائح وتتولى تمثيل الدولة وسائر الهيئات العامة أمام القضاء فضلا عن الاختصاصات الاخرى التي ينص عليها المرسوم بقانون (رقم 12 لسنة 1960).

واكد انه عندما تتولى الادارة الدفاع عن حقوق الدولة امام القضاء فهي خصم شريف في كافة الدعاوى التي تباشرها وصولا الى الحقيقة القضائية ، ولا تعتبر طرفا ذا مصلحة شخصية في اي قضية ولا تدخر جهدا في الدفاع عن كافة اجهزة الدولة للمحافظة على المال العام.

لبنان : الحكومة

التي اقرها مجلس الوزراء ، لا تهدف إلى «مقايضة» المتظاهرين على ترك الشارع ، ووقف «التعبير عن غضبهم» من أداء الطبقة السياسية والأزمة الاقتصادية الخانقة.

وقال الحريري في كلمة بثها التلفزيون الرسمي، عقب انتهاء اجتماع لمجلس الوزراء الاثنين، مخاطبا المتظاهرين في بيروت ومختلف المناطق اللبنانية : «لن أطلب منكم أن تتوقفوا عن التظاهر وعن التعبير عن الغضب» ، مضيفا : «أنتم من تتخذون هذا القرار ولا أحد يعطيكم المهلة».

وفي اول رد فعل لهم أكد المتظاهرون في لبنان عبر بيان لهم ، رفضهم للإصلاحات التي اقرتها حكومة رئيس الوزراء، سعد الحريري، ودعوا إلى مواصلة الاحتجاجات لحين إجراء إصلاحات حقيقية، واستقالة الحكومة.

وجاء في بيان المتظاهرين، الاثنين: «لا ثقة، لا ثقة بإصلاحاتكم ونهجكم وعقلية منظومتكم، نرفض إصلاحات الحكومة الواهية غير الواقعية والفضفاضة والمضللة لكسب الوقت والمماطلة. نرفض سياسة الإمعان بإفقار الناس والإكمال بالاستدانة وسياسات الخصخصة».

وواصل البيان: «لا ثقة بحكومة ليست متفقة على هذه الإصلاحات، أين كانت إصلاحاتكم منذ سنوات».

ورد بيان المتظاهرين تفصيلا على نقاط وردت في الإصلاحات: «لا قيمة لادعاء تمويل المصارف للعجز (لعام واحد)، والمطلب هو استرداد الأرباح المتراكمة لدى المصارف نتيجة سياسة الاستدانة».

وتابع البيان نقد السياسات الإصلاحية المعلنة: «لا قيمة لفرض ضرائب على أرباح المصارف، طالما هذه الأرباح هي نتيجة الفوائد التي يدفعها المصرف المركزي لودائع المصارف لديه. والمطلوب تصفير هذه الفوائد».

وأشار البيان إلى «غياب مشاريع مطروحة لتحريك العجلة الاقتصادية سوى بالمزيد من الاستدانة».

وقال البيان إن «خفض موازنات بعض المجالس والوزارات بنسبة 70 في المئة يعني إلغاء دورها ووظيفتها التنموية والإبقاء على دور التنفيع بالوظائف للمحظيين».

وأعرب البيان عن تصميم المتظاهرين على إسقاط الحكومة الحالية: «لن نتراجع حتى إسقاط حكومة الضرائب الجائرة والمحاصصة الطائفية وتحقيق كل المطالب، وهي: الاستقالة الفورية لحكومة الضرائب الجائرة والمحاصصة الطائفية، وتشكيل حكومة إنقاذ مصغرة من اختصاصيين مستقلين لا ينتمون للمنظومة الحاكمة».

وأوضح البيان أن حكومة الإنقاذ المشار إليها يجب أن تتبنى الخطوات التالية، وهي: إجراء انتخابات نيابية مبكرة بناء على قانون انتخابي عادل يضمن صحة التمثيل، وإدارة الأزمة الاقتصادية وإقرار نظام ضريبي عادل، وتحصين القضاء، وتجريم تدخل القوى السياسية».

وحث البيان على «دعوة الناس إلى نزول الشوارع وشل الحركة والتخييم في الطرقات حتى رحيل الحكومة».

هذا ودخلت التظاهرات في لبنان، الاثنين، يومها الخامس بعد نزول نحو مليوني شخص إلى الشوارع أمس الأحد، وتوجيه دعوات إلى إضراب مفتوح وشل الحركة في كل أرجاء البلاد.

وخرج مئات الآلاف من اللبنانيين إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم على إجراءات التقشف التي تنتهجها الحكومة، متهمين النخبة السياسية بالفساد.

ويعاني الاقتصاد اللبناني من ركود تام في ظل تحسن طفيف جدا في معدل النمو وارتفاع المديونة العامة للبلاد.

وأثارت الضرائب الجديدة المقترحة، بما في ذلك ضريبة الاتصال عبر الانترنت التي ألغيت بسرعة بعد الإعلان عنها يوم الخميس الماضي، موجة من الغضب بين المواطنين، إضافة إلى المشاكل التي تعاني البلاد منها كتدهور البنية التحتية وانقطاع الكهرباء وتراكم القمامة في الشوارع.

السودان : الجيش

في الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان، لكن دعوات أخرى صدرت عن مجموعات أخرى، بعضها محسوب على نظام الرئيس المخلوع عمر البشير، ألمحت إلى التوجه إلى القيادة العامة للجيش السوداني.

يشار إلى أن ثورة أكتوبر أطاحت بأول نظام عسكري في السودان، وهو نظام الجنرال إبراهيم عبود، الذي استمر 6 سنوات، منذ 1958 وإلى 1964، حين اندلعت احتجاجات شعبية تنادي باستعادة الديمقراطية، وانتهت بإسقاط النظام.

يأتي ذلك فيما شكل رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك لجنة للتحقيق في مقتل العشرات من المعتصمين خلال هجوم على مقر الاعتصام بمحيط وزارة الدفاع السودانية في يونيو الماضي.

وبحسب وكالة الأنباء السودانية فإن اللجنة ستحظى بسلطات واسعة لاستدعاء الشهود، بما في ذلك المسؤولون، وسيكون بإمكانها الاطلاع على وثائق رسمية وتقارير أمنية وسجلات طبية، بعد نداءات متكررة من جماعات الاحتجاج وجماعات مدنية من أجل القصاص.

وزير الدفاع الأمريكي

وبلغت حدة التوتر بين واشنطن وطهران مستويات مرتفعة جديدة منذ مايو 2018 ، عندما انسحبت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الاتفاق النووي الدولي الموقع مع إيران عام 2015.

ونشرت الولايات المتحدة قوات لها في السعودية لتعزيز دفاعات المملكة في أعقاب هجومين على منشآتها النفطية الشهر الماضي.

وسيجتمع إسبر مع زعماء المملكة والقوات الأمريكية بها خلال الزيارة.

ملك تايلند

وأنها «حاولت الترفي بنفسها إلى وضع ملكة».

أضاف الإعلان أن «سلوك الحارسة لم يتسم بالاحترام».

وكانت سيتيثات أول شخص يمنح لقب الحارسة الملكية النبيلة منذ ما يقارب مئة عام.

وقد عينت في يوليو الماضي، وبعد شهرين فقط من زواج الملك من الملكة سوتيدا، زوجته الرابعة.

الملك ورفيقته في القصر الملكي في بانكوك

وكانت سيتيثات، عسكرية برتبة ميجور جنرال (لواء)، وطيارة محترفة، وممرضة، وحارسة شخصية.

ونشرت في شهر أغسطس صور رسمية لها وهي في زي عسكري للمقاتلين، تقود طائرة، وكتب إلى جانب الصور إعلان يقول إن «الملك أمر بكتابة سيرة ملكية» لها.

وتعد الملكة سوتيدا، البالغة من العمر 41 عاما، والتي كانت من قبل مضيفة طيران، ونائبة رئيس وحدة الحرس الخاص بالملك، أطول شريكاته عهدا، وقد شوهدت معه أمام الناس على مدى سنوات عديدة.

وتولى الملك واشيرالونغكون العرش بعد وفاة والده في عام 2016.